

سابتكو  
SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

الملف  
الصحفي  
NEWSPAPER FILE

حلول النقل المتكامل  
Integrated Transport Solutions



اليوم : الاربعاء 10 / 8 / 2016م

## المحتوى

رفع مخالفة قطع الإشارة المرورية وتجاوز حافلات المدارس عند التحميل أوالتنزيل إلى 6 آلاف ريال	
تنعكس إيجاباً على التوطين وترفع الكلفة على الاستقدام وتنظم بقاء العمالة «التنظيمات الجديدة للرسوم»: دعم الإيرادات.. تطوير البيئة الاقتصادية.. ورفع كفاءة الإنفاق	
رسوم تأشيرات الحج.. إيضاح مهم!	



## ترحيب اجتماعي وشعبي بقرار تغليظ 20 مخالفة مرورية

### رفع مخالفة قطع الإشارة المرورية وتجاوز حافلات المدارس عند التحميل أو التنزيل إلى 6 آلاف ريال

تضمنت قرارات مجلس الوزراء التي اعتمدها برئاسة الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز نائب خادم الحرمين الشريفين، تغليظ الغرامات المرورية على عدد 20 مخالفة مرورية اعتبرت مؤثرة في قضايا السلامة، من أبرزها رفع مخالفة قطع الإشارة الضوئية إلى ستة آلاف ريال، وذلك على اعتبارها واحدة من أهم المخالفات المرورية التي تسبب في حوادث مرورية. ولقيت قرارات مجلس الوزراء أصداء اجتماعية واسعة، وترحيبا كبيرا، خاصة أنه في ظل الخسائر الكبيرة في الأرواح حيث تودي الحوادث يوميا بأكثر من 20 حالة وفاة، وأكثر من 40 ألف إصابة منها 6 آلاف إصابة مقعدة سنويا. ووفق إحصائيات اقتصادية فإن معدلات الفاقد من الناتج الوطني بسبب الحوادث المرورية يصل إلى 4.7%، بينما لا يتجاوز في استراليا و إنجلترا وأمريكا 1.7%، في الوقت يصل معدل الإصابات في الحوادث المرورية في السعودية إلى 6 لكل 8 حوادث، لا تتجاوز إصابة واحدة لكل ثمانية وفق المعدل العالمي.

ونص قرار مجلس الوزراء أمس الأول على فرض غرامة لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن ألفي ريال على المخالفات الواردة في جدول المخالفات رقم (5)، ومن المعلوم أن هذه المخالفات هي: الوقوف على خطوط السكة الحديدية، نقل عدد من الركاب يزيد على العدد المحدد في رخصة السير، رفض إبراز الوثائق الخاصة بالسائق أو المركبة للمصرح لهم بالإطلاع عليها، وعدم المحافظة على لوحات المركبة، وعدم إخراج المركبة المعدة للتصدير خلال المدة المحددة، عدم ارتداء الخوذة للدراجات النارية، رهن حجز رخصة سير المركبة أو رخصة القيادة.

أما الغرامات التي نص القرار على فرض غرامة لا تقل عن 3000 ولا تزيد عن 6000 ريال مع حجز المركبة، في التي وردت في الجدول (6)، وهي المخالفات التالية: قطع الإشارة الحمراء، استخدام لوحة غير عائدة للمركبة، استخدام لوحات غير نظامية، تركيب تجهيزات في المركبة كتلك الخاصة بالمركبات الرسمية والطوارئ (البراقات)، تجاوز حافلات النقل المدرسي عند توقفها للتحميل أو التنزيل، العبث بعلامات الطريق أو العاكسات أو الشاحصات المنظمة لحركة السير، عدم التوقف عند نقطة التفتيش أو الدوريات الأمنية، ووضع شعارات أو ملصقات تناه في الآداب العامة.

في حين نص قرار مجلس الوزراء على أن غرامة المخالفات الوارد في جدول المخالفات رقم (7)، يجب ألا تقل عن 5000 ريال، ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال مع حجز المركبة حتى إزالة المخالفة، والمخالفات هي: طمس أو محاولة طمس المعالم الخاصة بالتعريف بالمركبة، قيادة المركبة تحت تأثير المسكر أو المخدر، القيام بأعمال على الطريق دون تنسيق مسبق.

كما نص قرار مجلس على أنه على كل سائق يكون طرفا في حادث مروري أن يوقف المركبة في مكان الحادث ويبلغ الإدارة المختصة، وفي حال عدم مساعدة المصابين فإنه يعاقب بفرض غرامة 10 آلاف ريال أو السجن بما لا يزيد عن 3 أشهر أو بهما معا.

رابط الخبر

تنعكس إيجاباً على التوطين وترفع الكلفة على الاستقدام وتنظم بقاء العمالة

التنظيمات الجديدة للرسوم: دعم الإيرادات.. تطوير البيئة الاقتصادية.. ورفع كفاءة الإنفاق»



خطوات عملية بدأت المملكة في اتخاذها نحو تعزيز وزيادة الواردات غير النفطية، حيث أصدر مجلس الوزراء جملة من القرارات شملت رسوم الدخول للمرة الأولى للحج والعمرة وتنظيمات جديدة لرسوم التأشيرات والمرور والمخالفات، بالإضافة لرسوم الخدمات البلدية المتعلقة بلوحات الدعاية والإعلان.

هذه القرارات جاءت لتؤكد عزم المملكة الانطلاق في التطوير المستمر للأنظمة بما يحقق التنمية المستدامة من أجل تقدم الوطن ورفاهية المواطن. ويرى مراقبون تحدثوا لـ"الرياض" أن هذه الخطوات ستساعد إلى زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 512٪ ما يعني "خمسة أضعاف" إيرادات المملكة التي سجلتها من غير البترول في العام الماضي 2015 والتي بلغت 163.5 مليار ريال.

واعتبر اقتصاديون أن قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتعديل بعض الرسوم ستمكن الدولة من تطوير البنى التحتية المختلفة وزيادة كفاءة الإنفاق، مشيرين إلى أن تحمل المملكة رسم الدخول لأول مرة لأداء الحج والعمرة، إشارة واضحة للدور الإنساني الذي نشأت عليه.

وقالوا في أحاديث لـ"الرياض" إن رفع الرسوم تؤدي إلى جذب عوائد مالية لخزينة الدولة، بالإضافة لقضائها على بعض السلوكيات من المواطنين في استخدام العمالة غير المفيدة، وتركها دون عمل، مما يتسبب في بقائها مدة طويلة دون إضافة حقيقية للتنمية الاقتصادية.

وأشاروا إلى أن القرارات تعتبر خطوة جديدة تجاه الالتفات إلى مصادر أخرى بالإمكان الاستفادة منها في زيادة الإيرادات، مضيفين أن الوقت حان للعمل بشكل متوازن، وأن المرحلة الحالية تستوجب دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم الشباب في اكتشاف ذاتهم، والانطلاق نحو العالمية من خلال المشروعات التجارية ونحوها. وأشاروا إلى أن تهيئة المصانع المحلية للإنتاج الخارجي، تعد خطوة متقدمة في حال تم تفعيلها لرفع الصادرات وتحقيق عوائد مالية مجزية. وأضافوا أن هناك عدداً من العمالة تأتي إلى المملكة وتبقى وقتاً طويلاً دون فائدة، وأن الرسوم من شأنها تنظيم دخولهم وخروجهم، وتجبر الراغب في العمل على البقاء والتأقلم مع التغيرات الجديدة.

[رابط الخبر](#)

## الرياض

### رسوم تأشيرات الحج.. إيضاح مهم!

مقال : عادل الحربي

يبدو جلياً أن الرسوم التي أقرها مجلس الوزراء فيما يتعلق بالتأشيرات جاءت لأهداف تنظيمية في المرتبة الأولى.. معروف أن تأشيرات الأجانب هي مقابل خدمات عامة يستفيدون منها خلال إقامتهم في البلد المضيف، تبدأ من التعليم والصحة وتشمل كل الخدمات المدعومة من الحكومة.. لو قررت أن تزور أي دولة في العالم حتى الغنية منها، فإن دفعك للرسوم هو أحد شروط الحصول على التأشيرة.

ولتتضح الصورة أكثر، ويتضح حجم التفاوضي الذي تبذله المملكة، وعلى سبيل المثال.. الأجنبي الذي يغادر قطر باتجاه الأردن مروراً بالمملكة كان لا يدفع إلا خمسين ريالاً فقط لا غير، ليستفيد من كل الخدمات والطرق من منفذ سلوى إلى منفذ الحديثة شمال القطريات، وقد أصبحت هذه الرسوم مساء أمس الأول 300 ريال، ولا غرو أن الخمسين ريالاً كانت مجحفة بحق الخدمات التي يستفيد منها الأجنبي خلال رحلته التي تتجاوز الألفي كيلو متر وقد تمتد لأيام، والطموح أن تصبح الرسوم مرتبطة بالمسافة التي ينوي الأجنبي قطعها والمرو بها؛ فليس من المنطق أن يدفع الأجنبي الذي يغادر منفذ سلوى باتجاه البحرين نفس المبلغ، كما أن الطموح بأن تضاف غرامة على من يتأخر في المغادرة خلال أيام محددة، تناسب المسافة من منفذ الدخول إلى منفذ الخروج.

النقطة المهمة في القرارات الجديدة والتي لا بد من إيضاحها منعاً للمزايدات الرخيصة، أن تأشيرة الحج مازالت مجاناً للحجاج والمعتمر لأول مرة.. ورسوم الألفي ريال التي أقرها مجلس الوزراء أمس الأول تستهدف الذين "يكرون" الحج، حيث إن عشرات الآلاف من حجاج الخارج لديهم علاقاتهم في بلدانهم تسهل لهم تكرار الحج سنوياً.. لذلك أقرت الحكومة هذا الرسم الجديد للحد من هذا التكرار الذي يأتي على حساب مواطنيهم المستحقين للدخول في نسبة الحج المخصصة لبلدهم، ويبدو لي أن هذا الإجراء مازال أقل من المأمول، حيث يفترض ألا يعطى تأشيرة حج إلا بعد مرور خمس سنوات أسوة بالمواطنين السعوديين الذين لا يستطيعون الحصول على أكثر من تصريح حج واحد كل خمس سنوات!

فكما هي حال الحجاج السعوديين، فإن الواجب أن نجد حلاً إضافياً لمنع الأجانب من تكرار الحج كل عام.. لأن رسوم الألفي ريال لن تمنع الميسورين الاجانب من تكرار الحج ومضايقة مواطنيهم، لذلك هذا لا يغني عن ضرورة استحداث قاعدة بيانات برقم الجواز أو البصمة بين الداخلية والخارجية لرفض أي طلب مكرر، وألا تمنح تأشيرة الحج إلا لمن لم يسبق له الحج خلال الخمس سنوات الماضية، بعد ذلك تبدأ رسوم الألفي ريال.

وهنا أشير إلى أن الحكومة السعودية وجهت سفاراتها مؤخراً بالختم على كل تأشيرة حج بخط واضح ومستقل أنها مجاناً من المملكة، وذلك تضادياً لاستغلال الحجاج من مواطنيهم بادعاء أن هناك رسوماً تأخذها المملكة مقابل تأشيرات الحج، وهي في الحقيقة تذهب لجيوبهم!.

رابط الخبر